

Distr.: General
16 November 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تجميع بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات والهيئات الدولية لحقوق الإنسان (1)(2)

2- أوصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن تصدق جمهورية فنزويلا البوليفارية على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وبأن تنضم إلى اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 المتعلقة برفض حالات انعدام الجنسية⁽³⁾. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري توصية مماثلة⁽⁴⁾.

3- وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بالتوقيع والتصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي دخل حيز النفاذ في 22 نيسان/أبريل 2021⁽⁵⁾.

4- وحث مجلس حقوق الإنسان السلطات الفنزويلية على التعاون مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لا سيما من خلال تقديم التقارير التي فات موعد تقديمها إلى هيئات المعاهدات والتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وآليات المجلس⁽⁶⁾.



- 5- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تحدد جمهورية فنزويلا البوليفارية مواعيد الزيارات التي طلبها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وأن تنشئ مكتباً قطرياً للمفوضية السامية لحقوق الإنسان⁽⁷⁾. وقدم الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف ومجلس حقوق الإنسان توصيات مماثلة⁽⁸⁾.
- 6- ومنذ التوقيع على رسالة التفاهم في عام 2019، عززت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجودها تدريجياً في جمهورية فنزويلا البوليفارية كجزء من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة⁽⁹⁾.
- 7- وزارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام 2019⁽¹⁰⁾. وزار الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف البلد في عام 2017⁽¹¹⁾. وفي عام 2021، أعلن عن زيارة إلى البلد سيقوم بها المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان⁽¹²⁾.
- 8- وفي عام 2019، أنشأ مجلس حقوق الإنسان بعثة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للتحقيق في حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في جمهورية فنزويلا البوليفارية منذ عام 2014 بهدف ضمان المساءلة الكاملة للجنة وتحقيق العدالة للضحايا⁽¹³⁾. وفي عام 2020، مُدِّت ولاية البعثة لفترة عامين⁽¹⁴⁾.

ثالثاً - الإطار الوطني لحقوق الإنسان⁽¹⁵⁾

- 9- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري جمهورية فنزويلا البوليفارية بوضع ونشر مؤشرات لتقييم الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2016-2019، ولتنفيذ عملية استشارية شاملة بشأن الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2020-2025، ولإنتهاء من إنشاء آلية وطنية لتنفيذ التوصيات بما يتوافق مع المعايير الدولية⁽¹⁶⁾.
- 10- وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنها قدمت تعليقات على مشروع منهجية وضع الخطة الوطنية الثانية لحقوق الإنسان التي أعدتها الحكومة⁽¹⁷⁾.
- 11- واعتبرت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن مكتب أمين المظالم في جمهورية فنزويلا البوليفارية لا يقوم بدوره الدستوري⁽¹⁸⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري البلد بتسريع الجهود المبذولة لتعزيز امتثال المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)⁽¹⁹⁾.
- 12- وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري عن الاستخدام الانتقائي لمرسوم "حالة الإنذار" المعمول به منذ آذار/مارس 2020 لحصر الأحياء الشعبية⁽²⁰⁾. وأضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن المرسوم لم يوافق عليه المجلس الوطني، وأنه مُدِّد إلى ما بعد فترة الستين يوماً التي ينص عليها الدستور⁽²¹⁾.

رابعاً - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

ألف - المسائل المشتركة بين القطاعات

1- المساواة وعدم التمييز⁽²²⁾

13- رحب فريق الأمم المتحدة القطري بإنشاء مؤسسة وطنية خاصة لحماية الأشخاص ذوي هويات جنسية متنوعة، وأوصى بأن تنظر جمهورية فنزويلا البوليفارية في إنشاء آلية قانونية للاعتراف بتغيير أسماء الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية وبحقوق المدنية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين⁽²³⁾.

2- التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽²⁴⁾

14- أثارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان شواغل بشأن التأثير الخطير المحتمل على حقوق الإنسان لشعب جمهورية فنزويلا البوليفارية بسبب فرض عقوبات انفرادية⁽²⁵⁾. وأدلى عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بتعليقات مماثلة وطلب بعضهم رفع هذه العقوبات⁽²⁶⁾. ولاحظت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التدابير القسرية الانفرادية القطاعية أدت إلى تقاوم الظروف الاقتصادية الصعبة القائمة من قبل والظروف الإنسانية المعقدة، مما أثر أيضاً على الموارد المتاحة لضمان حقوق الإنسان وحمايتها⁽²⁷⁾. وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنه، على الرغم من الاستثناءات الإنسانية القائمة، أدى الإفراط في الامتثال للتدابير القسرية الانفرادية القطاعية إلى تقاوم النقص في الأدوية وقلة الواردات الغذائية⁽²⁸⁾. وأعربت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن مخاوف مماثلة⁽²⁹⁾. وأفاد أيضاً الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف بأن الفنزويليين يعانون من أزمة اقتصادية تسببت في اختلالات وندرة في الأغذية والأدوية وتأخيرات في التوزيع وما يقترن بذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان⁽³⁰⁾. وأشارت الحكومة إلى أن ما متوسطه 75 في المائة من ميزانيتها مخصص للاستثمار في المجال الاجتماعي⁽³¹⁾.

15- وظلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء حالة حقوق الإنسان في منطقة "أركو مينيرو ديل أورينوكو"، بما في ذلك ما يتعلق بشفافية الشركات العامة في عملياتها، وعمليات المشاركة والتشاور، ودراسات الأثر البيئي والاجتماعي والثقافي، والإجراءات العامة الرامية إلى كبح جماح التعدين غير القانوني، والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير الحكومية أو "التشكيلات" (sindicatos) العاملة في مناطق التعدين. وشددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أنه من الضروري أن تتخذ الحكومة بفعالية إطارها التنظيمي البيئي المطبق على صناعة النفط وأن تقدم تقارير علنية عن تنفيذه⁽³²⁾. وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أيضاً بأن تأثير استخراج المعادن غير المشروع كان أحد التحديات الرئيسية أمام الحق في بيئة صحية. وأوصى بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على المناطق المحمية وحماية الموارد الطبيعية وضمان الحصول عليها بشكل منصف⁽³³⁾.

16- وفي عام 2018، أوصى الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف بأن تواصل جمهورية فنزويلا البوليفارية جهودها للحوار مع أحزاب المعارضة وتعزيز المصالحة الوطنية بالإفراج عن المحتجزين وتخفيف الأحكام⁽³⁴⁾. وأوصى أيضاً بأن يرحب البلد بالمساعدات الإنسانية التي تقدمها الحكومات والاتحاد الأوروبي والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص⁽³⁵⁾.

3- حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

17- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن تعريف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة غامضاً ويمكن استخدامه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يواجهون إجراءات جنائية على أساس أدلة ضعيفة، أو في حالة ممارسة أشكال مشروعة من المشاركة العامة⁽³⁶⁾. ولاحظ الأمين العام أن أفعالاً إجرامية غامضة الصياغة ومتصلة بالجريمة المنظمة والإرهاب قد استخدمت لوصم المجتمع المدني ووسائل الإعلام وتجريمهما⁽³⁷⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بنشر المعلومات المتعلقة بولاية محاكم مكافحة الإرهاب وسلطانها القانونية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استقلالها وحيادها وشفافيتها، فضلاً عن امتثالها الصارم للمعايير الدولية لحقوق الإنسان⁽³⁸⁾.

باء - الحقوق المدنية والسياسية

1- حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه⁽³⁹⁾

18- بعد مقتل آلاف الأشخاص في مواجهات مزعومة مع قوات الدولة في عدد من السنوات الماضية⁽⁴⁰⁾، تشير البيانات المتاحة إلى انخفاض معدل القتل في سياق العمليات الأمنية أو الاحتجاجات في الفترة بين نيسان/أبريل 2020 ونيسان/أبريل 2021. ومع ذلك، ظل العدد عالياً. وتُسببت معظم حالات القتل إلى أفراد من قوات العمليات الخاصة التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية؛ ومكتب التحقيقات العلمية والجنائية وبحوث الأدلة الجنائية؛ ومديرية التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة الوطنية البوليفارية⁽⁴¹⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بتتقيق سياساتها الأمنية من أجل تنفيذ القواعد والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة وحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال إعادة الطابع المدني لقوات الشرطة، وإجراء تحريات، وتقييم مهام "القوات الخاصة"، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية⁽⁴²⁾.

19- وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن العديد من عمليات القتل تشكل عمليات إعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن⁽⁴³⁾. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري ملاحظة مماثلة⁽⁴⁴⁾. وخلصت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق إلى أن الجهات الحكومية قد ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وأشارت إلى أفراد معينين ومؤسسات معينة⁽⁴⁵⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بتنفيذ إصلاح شامل للمؤسسات والسياسات الأمنية، من أجل معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان على نحو فعال وتوفير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان⁽⁴⁶⁾. وقدم الفريق القطري توصية مماثلة⁽⁴⁷⁾.

20- وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق ومكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن حالات استخدام غير متناسب للقوة من أجل قمع الاحتجاجات⁽⁴⁸⁾. وقد هاجمت الجماعات المدنية المسلحة الموالية للحكومة القادة السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين والصحفيين. ولم توفر القوات الأمنية المتواجدة في مكان الحادث الحماية للضحايا. وعلى الرغم من بعض التحسينات، لُوحظ الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن حتى في عام 2020. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية تدابير عاجلة لإجراء تحقيقات سريعة وشاملة ونزيهة في حالات الاحتجاز التعسفي والاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن، بما يشمل تسلسل القيادة⁽⁴⁹⁾. ودعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السلطات القضائية إلى الإسراع في التحقيقات والإجراءات الجنائية فيما تبقى من حالات الوفيات في سياق الاحتجاجات⁽⁵⁰⁾.

21- ووقعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان القيود المفروضة على حق المتظاهرين ووسائل الإعلام والعاملين في مجال الصحة في الحرية⁽⁵¹⁾. كما أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية⁽⁵²⁾. وأدت بعض الاحتجاجات المتعلقة بهذه الحقوق إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات الأمن أو الجماعات المدنية المسلحة الموالية للحكومة والتي تسمى "الرابطات الجماعية" (*colectivos*)⁽⁵³⁾. ودكرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتوصياتها الداعية إلى منع استخدام القوة على نحو يتعارض مع المعايير الدولية، وضمان إجراء تحقيقات في الانتهاكات التي يشارك فيها أفراد الرابطات الجماعية، وتفكيك الجماعات المدنية المسلحة الموالية للحكومة⁽⁵⁴⁾.

22- ووقعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً حالات اعتقال غير قانوني واحتجاز تعسفي وانتهاكات لضمانات الإجراءات القانونية الواجبة ضد أفراد على أساس مشاركتهم المزعومة في أعمال لزعزعة استقرار الحكومة. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بالإفراج دون قيد أو شرط عن جميع الأشخاص المسلوبة حريتهم بصورة غير قانونية أو تعسفية⁽⁵⁵⁾. وكشفت تحقيقات البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق عن إجراءات جنائية مقترنة بمخالفات ارتكبتها الادعاء والقضاء في جميع مراحل الإجراءات، تصل إلى مستوى الاعتقالات التعسفية⁽⁵⁶⁾.

23 - وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حوارها المنتظم مع مكتب المدعي العام، ولاحظت إحراز بعض التقدم في الإجراءات القضائية المتعلقة بقضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التحقيق في 79 حالة موثقة من حالات إعدام يُدعى تنفيذها خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن، وفي 18 حالة قتل في سياق الاحتجاجات. ولاحظت المفوضية السامية إحراز تقدم ضئيل في تحديد تسلسل قيادي لمسؤوليات السلطات العليا، وأشارت إلى عدم صدور أي حكم نهائي بشأن هذه القضايا⁽⁵⁷⁾. وأبلغت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية عن عدد أفراد قوات الأمن الذين أتهموا بالقتل والذين حوكموا وسلبوا حريتهم وأدينوا⁽⁵⁸⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن يواصل البلد جهوده لضمان التحقيق على نحو سريع وشامل ونزيه في الجرائم التي ارتكبتها موظفو الخدمة المدنية، وتقديم الجناة المزعومين، بمن فيهم من هم في تسلسل القيادة، إلى العدالة⁽⁵⁹⁾. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصية مماثلة وأضافت أنه ينبغي للبلد أن ينفذ بفعالية برنامجاً لحماية الضحايا والشهود⁽⁶⁰⁾.

24- وأبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق عن ادعاءات متعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁶¹⁾. وأبلغ أيضاً عن اعتقال عسكريين أو عسكريين سابقين ومدنيين على صلة بهم وتعذيبهم بدنياً ونفسياً⁽⁶²⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية تدابير فورية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الانتهاكات الجسيمة مثل التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء، ومنع حدوثها وإنصاف ضحاياها⁽⁶³⁾، وضمان التحقيق الفعال مع المسؤولين عن حالات التعذيب وسوء المعاملة ومعاقتهم⁽⁶⁴⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري والمفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بتعزيز اللجنة الوطنية لمنع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان تمثيل جميع المؤسسات على النحو المنصوص عليه في القانون⁽⁶⁵⁾.

25- وأفادت تقارير بأن أخطر حالات الأشخاص الذين سلبوا حريتهم تعسفاً وتعرضوا لنوع أو أكثر من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي يمكن أن تشكل في كثير من الحالات ضرباً من التعذيب، قد حدثت في مباني وكالة الاستخبارات المدنية (دائرة الاستخبارات الوطنية البوليفارية)، ووكالة الاستخبارات العسكرية (المديرية العامة للاستخبارات العسكرية المضادة)، والجيش في جميع أنحاء البلد. وفي بعض الحالات، احتُجز الأشخاص في أماكن احتجاز غير رسمية⁽⁶⁶⁾. وأفاد فريق الأمم المتحدة

القطري والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بأن مرسوماً رئاسياً صدر في أيار/مايو 2021 يقضي بأن تقوم وكالة الاستخبارات المدنية ووكالة الاستخبارات العسكرية بنقل مهام الاحتجاز إلى وزارة خدمات السجون⁽⁶⁷⁾. وأشارت البعثة إلى أن العديد من المعتقلين لم يجر نقلهم بعد⁽⁶⁸⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن ينقل البلد جميع الأشخاص المحتجزين في مباني أجهزة الاستخبارات إلى مراكز احتجاز رسمية⁽⁶⁹⁾.

26- وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأنه على الرغم من بعض الجهود المبذولة، لا تزال ظروف الاحتجاز دون المستوى الذي تقتضيه المعايير الدولية⁽⁷⁰⁾. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري ملاحظة مماثلة⁽⁷¹⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بضمان ظروف احتجاز ملائمة⁽⁷²⁾، ولا سيما الحقوق في الغذاء والماء والصحة والسلامة والأمن والكرامة لجميع الأشخاص المسلوبه حريتهم⁽⁷³⁾.

27- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى ممارسات يمكن أن تشكل اختفاء قسرياً واحتجازاً مع منع الاتصال، فضلاً عن حوادث يمكن أن تصل إلى حد التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة⁽⁷⁴⁾. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق ملاحظات مماثلة⁽⁷⁵⁾ وأوصت جمهورية فنزويلا البوليفارية بوضع حد للاحتجاز مع منع الاتصال⁽⁷⁶⁾.

28- وبعد التنديد بحالات التعذيب أو سوء المعاملة أمام المحاكم، أُعيد بعض المحتجزين إلى الاحتجاز في عهدة الأشخاص المدعى أنهم مسؤولون عن سوء المعاملة المبلغ عنه دون أن يتخذ القضاة أو المدعون العامون أي تدابير احترازية لحماية الأشخاص المدعى أنهم ضحايا⁽⁷⁷⁾. وسلطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الضوء على الحاجة إلى ضمان مساءلة الجناة سواء كانوا مباشريين أو في تسلسل القيادة، من أجل تفكيك الهياكل والممارسات التي سهلت أفعال التعذيب وسوء المعاملة ومن أجل منع تكرار هذه الأفعال⁽⁷⁸⁾.

2- إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون⁽⁷⁹⁾

29- اعتمدت السلطات قوانين ولوائح تؤثر على الحقوق المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والتجمع بدلاً من تعزيز حمايتها؛ واستمرت التحديات الهيكلية في تقويض استقلال القضاء⁽⁸⁰⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بإعطاء الأولوية لجدول أعمال تشريعي يهدف إلى زيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ وتجنب اعتماد قوانين ولوائح تقيد بشكل غير متناسب الحريات الأساسية والحيز المدني؛ ومراجعة القوانين واللوائح المعتمدة لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان⁽⁸¹⁾.

30- وظلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء عدم استقلال نظام القضاء الذي يقوضه انعدام الأمن الوظيفي للقضاة والمدعين العامين، وانعدام الشفافية في عملية التعيين، وظروف العمل غير المستقرة، والتدخل السياسي، بما في ذلك الصلات بين أعضاء المحكمة العليا والحكومة والحزب الحاكم⁽⁸²⁾. وأضافت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن عمليات اختيار القضاة والمدعين العامين وتأديبهم دون الامتثال لمقتضيات دستور عام 1999 والقوانين اللاحقة له، وبالأخص تعيين قضاة ومدعين عامين مؤقتين وعزلهم دون اتباع الإجراءات الرسمية التي تكفل لهم ضمانات، قد أضرت بشكل خاص باستقلال نظام القضاء⁽⁸³⁾. ووصفت البعثة مختلف أشكال الضغط الذي يمارس على القضاة والمدعين العامين⁽⁸⁴⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية تدابير فعالة لاستعادة استقلال نظام القضاء وضمان حياد مكتب المدعي العام وأمين المظالم⁽⁸⁵⁾. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري وأحد المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة توصية مماثلة⁽⁸⁶⁾. وأعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان لا تزال على استعداد للمساعدة في

الإصلاحات الجارية للشرطة والقضاء من أجل دعم الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الواجبة التطبيق⁽⁸⁷⁾. وأوصت أيضاً بأن يكفل البلد تقيّد الإجراءات القضائية بصرامة بمبادئ الشرعية، والإجراءات القانونية الواجبة، وافترض البراءة وغيرها من المعايير الوطنية والدولية⁽⁸⁸⁾، وواصلت طلب تمكينها من حضور جلسات الاستماع القضائية لمراقبتها⁽⁸⁹⁾.

31- وأبلغت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق عن حالات أفراد قُبض عليهم دون أمر توقيف وبن وجود حالة تلبس⁽⁹⁰⁾. وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بأنه، في معظم حالات الاحتجاز، لا تُحترم الحدود الزمنية الإجرائية، مما يؤدي في أخطر الحالات إلى إطالة فترات الاحتجاز التعسفي⁽⁹¹⁾.

32- وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن محامي الدفاع الخاصين يواجهون عقبات في أداء عملهم⁽⁹²⁾. وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن إمكانية الوصول إلى العدالة معرضة للخطر بسبب عوامل مثل الخوف من الانتقام، ونقص الموارد الاقتصادية، ونقص النفط اللازم للسفر إلى المحكمة أو لإجراء مقابلات مع المدعين العامين⁽⁹³⁾. وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الضحايا ما زالوا يواجهون عقبات كبيرة⁽⁹⁴⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تضمن جمهورية فنزويلا البوليفارية استقلال هيئة محامي المساعدة القضائية من خلال توفير ما يكفي من الموارد والتدريب، وضمان حقوق المدعى عليهم في تعيين محامٍ من اختيارهم⁽⁹⁵⁾.

33- وتكررت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن القضاة يأمرن بشكل روتيني بالاحتجاز السابق للمحاكمة⁽⁹⁶⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري بأن تضمن جمهورية فنزويلا البوليفارية احتجاز أي فرد يخضع للاحتجاز السابق للمحاكمة في مراكز رسمية للاحتجاز السابق للمحاكمة تخضع للرقابة القضائية، وأن يعزز البلد السياسات الوقائية الشاملة⁽⁹⁷⁾.

34- وأعرب فريق الأمم المتحدة القطري ومفوضية حقوق الإنسان والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق وعدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم بشأن استخدام المحاكم العسكرية في المحاكمات المدنية وأوصوا جمهورية فنزويلا البوليفارية بإنهاء هذه الممارسة⁽⁹⁸⁾.

35- وأشارت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق إلى أن الدولة، بشكل عام، لا تتخذ خطوات ملموسة ومحددة وتدرجية لمعالجة الانتهاكات، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإنصاف الضحايا من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية المحلية⁽⁹⁹⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تعيد جمهورية فنزويلا البوليفارية النظر في بروتوكولات وأساليب مكتب المدعي العام وأن تعيد لوحدته الجنائية المعنية بمكافحة انتهاكات الحقوق الأساسية القدرة على إجراء بحوث الأدلة الجنائية⁽¹⁰⁰⁾.

3- الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية⁽¹⁰¹⁾

36- أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن المعلومات العامة المفصلة أصبحت نادرة بشكل متزايد فيما يخص العديد من الجوانب، مما يؤثر في قدرة الجمهور على المشاركة في صياغة السياسات العامة وتنفيذها والإشراف عليها. ولم تُنشر الميزانية الوطنية منذ عام 2018، وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بنشرها⁽¹⁰²⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بأن يقدم البلد تقارير عامة ومنتظمة عن المعلومات التي تصدرها المؤسسات العامة وعن المنهجيات والمصادر المستخدمة لإصدار تلك المعلومات⁽¹⁰³⁾. وأوصى أيضاً فريق الأمم المتحدة القطري والمفوضية السامية لحقوق الإنسان واليونيسكو بأن يسن البلد قانوناً أساسياً بشأن الشفافية وفقاً للمعايير الدولية⁽¹⁰⁴⁾.

37- وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن السلطات الرفيعة المستوى تشوه سمعة الأشخاص الذين ينتقدون الحكومة أو يعارضونها وتهاجمهم باستمرار. وكثيراً ما يُوصف أعضاء المعارضة السياسية والناشطون في مجال حقوق الإنسان والصحفيون، من بين أشخاص آخرين، بأنهم "خونة" و"عملاء مزعزون للاستقرار"⁽¹⁰⁵⁾. وسهلت القوانين والإصلاحات المتتالية تجريم المعارضة وأي شخص ينتقد الحكومة⁽¹⁰⁶⁾. وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى القيود الكبيرة المفروضة على الحيز المدني والديمقراطي، والتي تتسم بأعمال مضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة⁽¹⁰⁷⁾.

38- وأدان مجلس حقوق الإنسان بشدة عمليات القمع والاضطهاد المحددة الهدف التي تنفذ على نطاق واسع لأسباب سياسية⁽¹⁰⁸⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بوقف جميع أعمال الاضطهاد والقمع المحددة الهدف والقائمة على أسس سياسية، وإدانتها علانية، والمعاقبة عليها، ومنع حدوثها، بما في ذلك حملات الوصم والتشهير⁽¹⁰⁹⁾، واحترام الحقوق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحماية هذه الحقوق وإعمالها⁽¹¹⁰⁾.

39- وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بالامتناع عن تشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة النقابيين⁽¹¹¹⁾ والإعلاميين، واتخاذ تدابير فعالة لحمايتهم⁽¹¹²⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن يضمن البلد بيئة حرة ومواتية لعمل منظمات المجتمع المدني وأن يعتمد سياسة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹¹³⁾. وأشادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء منتديات للحوار مع النقابات في أيار/مايو 2021 لكنها أعربت عن قلقها إزاء ما جاء في التقارير عن قلة المشاورات الشاملة لجميع الأطراف المتأثرة فيما يخص قضايا العمل⁽¹¹⁴⁾. وفي عام 2019، خلصت لجنة تحقيق تابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن أعمال الاضطهاد والاحتجاز والتشهير ضد القادة النقابيين، التي نفذت الدولة كثيراً منها، تشكل عقبة أمام الحريات العمالية الأساسية، وتُسهم في خلق مناخ من الوصم والترهيب يُثني بشدة عن ممارسة حرية تكوين الجمعيات⁽¹¹⁵⁾.

40- وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أن القانون المتعلق بمكافحة الكراهية وبالتعايش السلمي والتسامح يُستخدم ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص الذين ينتقدون الحكومة⁽¹¹⁶⁾. وذكرت اليونسكو أن الصياغة الغامضة للقانون تسمح باستخدامه لمقاضاة أي شخص بسبب تعبيره عن آرائه ويمكن أن تؤدي إلى الرقابة الذاتية⁽¹¹⁷⁾. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ملاحظة مماثلة⁽¹¹⁸⁾. وأكد فريق الأمم المتحدة القطري أن على السلطات أن توقف أعمال الترهيب التي تمارسها ضد الأصوات المعارضة⁽¹¹⁹⁾.

41- وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإغلاق عشرات المنافذ الإعلامية المطبوعة وأن الحكومة أغلقت محطات إذاعية ومنعت بث قنوات تلفزيونية⁽¹²⁰⁾. وفي بعض الحالات، عمد أفراد من قوات الأمن إلى حذف لقطات مصورة أو إتلاف معدات الصحفيين بشكل غير قانوني⁽¹²¹⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بإلغاء قرارات إغلاق منافذ إعلامية، ووقف تدابير الرقابة الأخرى على وسائل الإعلام⁽¹²²⁾. وشجعت اليونسكو البلد على تنفيذ إجراءات لضمان حرية التعبير ودعم بيئة اتصال تعددية وديمقراطية وأمنة⁽¹²³⁾.

42- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بحدوث تأخيرات في تسجيل المنظمات غير الحكومية مما حد من قدرتها على الامتثال للشروط اللازمة لكي تمارس عملها، وأوصى بأن يحد البلد من استخدام تسجيل المنظمات غير الحكومية⁽¹²⁴⁾. وأعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلق مماثل وأفادت بأن عدة منظمات تقوم بأعمال إنسانية خضعت لتحقيقات جنائية وإجراءات التفتيش ومصادرة وتجميد أصولها واستجواب موظفيها⁽¹²⁵⁾. وحث عدة مقرررين خاصين البلد على إنهاء حملته القمعية ضد منظمات المجتمع

المدني، بعد فرض العديد من الضوابط على المجتمع المدني، كتعزيز الرقابة على تمويل المنظمات غير الحكومية والعمليات المالية التي يأمر بها مكتب مراقب القطاع المصرفي⁽¹²⁶⁾.

43- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن ثقة الناس في التصويت كتدبير لحل الخلافات قد تضاءلت، مما أدى إلى انخفاض المشاركة في الانتخابات الأخيرة. وأوصى الفريق القطري بأن تعالج جمهورية فنزويلا البوليفارية النزاعات الاجتماعية والسياسية والمؤسسية من خلال المشاركة الديمقراطية والحوار⁽¹²⁷⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن يكفل البلد تهيئة جميع الظروف لإجراء عمليات انتخابية حرة ونزيهة وسلمية ومستقلة⁽¹²⁸⁾.

4- حظر جميع أشكال الرق⁽¹²⁹⁾

44- وثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حالات مهاجرين، ومنهم بالأخص نساء وفتيات وفتيان، وقعوا ضحايا للاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل والاستخدام في أنشطة غير مشروعة من قبل منظمات إجرامية وجماعات مسلحة⁽¹³⁰⁾. وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن حالات الاتجار قد زادت بشكل كبير في سياق التنقل البشري، ورحب بإنشاء مؤسسات متخصصة لمكافحة الاتجار بالنساء والقصر غير المصحوبين ولحماية الضحايا⁽¹³¹⁾. وأوصى الفريق القطري جمهورية فنزويلا البوليفارية بمعالجة مسألة تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر والإكراه على البغاء والرق الجنسي وتوفير الدعم لهؤلاء الضحايا⁽¹³²⁾.

45- وأوصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين جمهورية فنزويلا البوليفارية بإنشاء ملاجئ لحالات الطوارئ مخصصة للناجين من الاتجار بالأشخاص، وتوفير موارد بشرية ومالية إضافية لضمان توفير الدعم النفسي والقانوني المتخصص في الوقت المناسب لهؤلاء الضحايا وإدماجهم في برامج سبل العيش والحصول على اللجوء⁽¹³³⁾.

جيم - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية

46- أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء انخفاض مستويات الدخل والمدخرات والمعاشات التقاعدية للموظفين العموميين. وعلى الرغم من زيادة الحد الأدنى للأجور، لم يُربط هذا الحد الأدنى بمعدلات التضخم⁽¹³⁴⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان دخل كاف للموظفين العموميين والعاملين في القطاعات التي تعتمد على التمويل العام، بطريقة شفافة وقائمة على المشاركة⁽¹³⁵⁾.

2- الحق في مستوى معيشي لائق⁽¹³⁶⁾

47- أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه العميق إزاء مجموعة الانتهاكات المترابطة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في جمهورية فنزويلا البوليفارية⁽¹³⁷⁾. وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن الناس في البلد ما زالوا يواجهون تحديات كبيرة فيما يخص التمتع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بسبب الأزمات الاجتماعية والاقتصادية القائمة من قبل. واستمرت التحديات الناجمة، جزئياً، عن سوء تخصيص الموارد، وعدم صيانة الهياكل الأساسية العامة، والنقص الحاد في الاستثمار في الخدمات الأساسية. وأدت العقوبات القطاعية وأثار جائحة كوفيد-19 إلى زيادة ندرة الموارد المتاحة⁽¹³⁸⁾.

48- وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان جمهورية فنزويلا البوليفارية بمواصلة جهودها لتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والغذاء، وتقديم تقارير علنية ومنتظمة عن هذه الجهود، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة في الوصول إلى هذه الخدمات وعدم التمييز، وضمان الشفافية والمشاركة والرقابة العامة⁽¹³⁹⁾. كما أشار مكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعلق أو ترفع التدابير القسرية الانفرادية القطاعية المفروضة على البلد التي تؤثر على جهود الحكومة الرامية إلى معالجة الأثر المشترك للحالة الإنسانية الحالية ولجائحة كوفيد-19 على السكان⁽¹⁴⁰⁾.

49- وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أن الخدمات العامة المتعلقة بالكهرباء والماء والغاز والوقود والنقل قد تدهورت في السنوات الأخيرة، مما أثر على التمتع بالحقوق. وانخفضت القوة الشرائية بسبب ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة. وأوصى الفريق القطري بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية تدابير لزيادة القوة الشرائية على نحو مستدام ومواصلة تعزيز النظام الكهربائي الوطني واستخدام الطاقات المتجددة في المناطق النائية⁽¹⁴¹⁾. وأثارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً هذه المسألة⁽¹⁴²⁾.

50- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري جمهورية فنزويلا البوليفارية باتخاذ تدابير لإعادة تفعيل إنتاج الأغذية، وإنشاء مجالس تنسيقية بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص لتقوية سلاسل الإنتاج، وتحسين الجودة التغذوية للأغذية الموزعة⁽¹⁴³⁾. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصية مماثلة⁽¹⁴⁴⁾.

51- وفي عام 2016، أعلن رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية عن إنشاء نظام بطاقة (*carnet de la patria*) يتم من خلاله توزيع جميع البرامج الاجتماعية⁽¹⁴⁵⁾. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، ورد أن التمييز في البرامج الاجتماعية قد تزايد⁽¹⁴⁶⁾. وشددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على أن الحصول على المزايا الاجتماعية يجب ألا يكون مشروطاً بالانتماء السياسي الفعلي أو المتصور، وأن الشفافية فيما يخص المعايير المستخدمة لتحديد أهلية الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية ضرورية لتجنب أي تمييز في الممارسة⁽¹⁴⁷⁾. وأدان مجلس حقوق الإنسان بشدة التمييز القائم على أسس سياسية في الحصول على المساعدة الغذائية والاستفادة من البرامج الاجتماعية الأخرى⁽¹⁴⁸⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتمييز في الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة في الوصول إلى هذه البرامج، وتقديم تقرير علني عن نتائج التحقيق وعن تنفيذ هذه التدابير⁽¹⁴⁹⁾. ولوحظ أن برنامج المساعدة الغذائية الرئيسي، الذي تديره اللجان المحلية للإمداد وتوزيع الغذاء، لا يلبي الاحتياجات الغذائية الأساسية⁽¹⁵⁰⁾.

3- الحق في الصحة⁽¹⁵¹⁾

52- بينما رحب فريق الأمم المتحدة القطري بالجهود المبذولة، أفاد بأن النظام الصحي يواجه تحديات كبيرة في سياق تقليص القدرة على الإنفاق العام والعقبات التي تعترض الواردات بسبب التدابير القسرية الانفرادية. وأوصى جمهورية فنزويلا البوليفارية بضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية⁽¹⁵²⁾. وأضافت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الوضع قد تفاقم بسبب هجرة الأطباء والمرضى والظروف غير الصحية والنقص الحاد في المعدات الطبية الأساسية والإمدادات والأدوية ووسائل منع الحمل⁽¹⁵³⁾.

53- وأفاد الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف بأن آثار العقوبات المفروضة والتدابير الانفرادية أدت بشكل مباشر وغير مباشر إلى تفاقم النقص في الأدوية⁽¹⁵⁴⁾. وذكر عدد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أن مئات من مرضى السرطان الفنزويليين قد يموتون لأنهم وقعوا في قبضة التطبيق الصارم للغاية للعقوبات التي تستهدف البلد⁽¹⁵⁵⁾.

54- وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن الحكومة قد أبلغت علناً عن التقدم المحرز في برنامج التلقيح، لكنها لم تقدم معلومات مفصلة عن المستفيدين أو استخدام الأموال العامة، ولا عن عمليات الرصد بعد التلقيح، على الرغم من ادعاءات وجود أسواق موازية والفساد. كما أنها لم تبلغ عن طلبات منظمات المجتمع المدني للمعلومات⁽¹⁵⁶⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن تتخذ جمهورية فنزويلا البوليفارية جميع التدابير اللازمة لضمان المساواة في الحصول على اللقاحات⁽¹⁵⁷⁾. كما أشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى ضرورة اعتبار اللقاحات منفعة عامة عالمية⁽¹⁵⁸⁾.

55- وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية قد ساء في عام 2020 مع ورود تقارير عن زيادة وفيات الأمهات ونقص حاد في الأدوية والعلاجات⁽¹⁵⁹⁾. وأكد فريق الأمم المتحدة القطري أن وسائل منع الحمل نادرة في نظام الصحة العامة ومكلفة في الصيدليات الخاصة. وأوصى بأن يتخذ البلد تدابير لتوسيع إمكانية الوصول الفعال إلى وسائل منع الحمل⁽¹⁶⁰⁾.

4- الحق في التعليم⁽¹⁶¹⁾

56- تكررت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن التحديات الموجودة من قبل فيما يتعلق بالحق في التعليم قد تفاقت بسبب العقوبات القطاعية وبسبب الجائحة. وبحسب ما ورد، عانت الهياكل الأساسية للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي من نقص الصيانة ومن قلة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء⁽¹⁶²⁾.

57- وأوصت اليونسكو جمهورية فنزويلا البوليفارية بضمان مواءمة سن إنهاء التعليم الإلزامي مع الحد الأدنى لسن العمل لضمان عدم تسرب الأطفال من المدرسة من أجل العمل⁽¹⁶³⁾.

58- وشجعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان السلطات الفنزويلية والجامعات المستقلة على مواصلة الحوار لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تلك الجامعات وضمان مشاركة المجتمعات المحلية على نطاق واسع في الانتخابات وفي المسائل المتعلقة بميزانية الجامعات⁽¹⁶⁴⁾. كما أوصى فريق الأمم المتحدة القطري البلد بأن يضمن حرية الجامعات واستقلالها⁽¹⁶⁵⁾.

دال- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

1- النساء⁽¹⁶⁶⁾

59- أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء الأثر غير المتناسب والمتباين للأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية على حقوق الإنسان للنساء والفتيات⁽¹⁶⁷⁾.

60- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تضع جمهورية فنزويلا البوليفارية لائحة لتنفيذ القانون الأساسي بشأن حق المرأة في حياة خالية من العنف وأن تجري تقييماً للخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين "ماما روزا" للفترة 2013-2019⁽¹⁶⁸⁾. وقدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان توصية مماثلة⁽¹⁶⁹⁾. كما أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن يعتمد البلد خطة عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة⁽¹⁷⁰⁾، وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بتعديل التشريعات لإلغاء تجريم الإجهاض وضمان توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المناسبة⁽¹⁷¹⁾.

61- ووثقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حالات عنف جنسي وجنساني ضد النساء والفتيات أثناء الاحتجاز⁽¹⁷²⁾ وضد المحتجزات رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة⁽¹⁷³⁾. وحث مجلس حقوق الإنسان

السلطات على اعتماد تدابير مناسبة للتصدي لما ورد عن أعمال العنف والتحرش والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات أثناء الاحتجاز⁽¹⁷⁴⁾.

2- الأطفال⁽¹⁷⁵⁾

62- أشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أنه لا يزال هناك العديد من الأشخاص الذين لم يجر تسجيل ولاداتهم والذين يواجهون حواجز تحول دون الوصول الفعال إلى إجراءات تسجيل المواليد المتأخر. وأوصت بأن تعزز جمهورية فنزويلا البوليفارية قدرات السجل المدني الوطني لمعالجة هذه المسألة وتبسيط اكتساب الجنسية لأطفال الوالدين الفنزويليين المولودين في الخارج والذين لم يجر تسجيلهم عند الولادة⁽¹⁷⁶⁾. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري توصية مماثلة⁽¹⁷⁷⁾.

63- وأوصت اليونسكو بأن يرفع البلد الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً لكل من الرجال والنساء، مع تحديد الحد الأدنى المطلق لسن الزواج في 16 عاماً مع إعفاء قضائي⁽¹⁷⁸⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري باعتماد خطة وطنية بشأن الرعاية المتكاملة للأطفال⁽¹⁷⁹⁾.

3- الأشخاص ذوو الإعاقة⁽¹⁸⁰⁾

64- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جمهورية فنزويلا البوليفارية تقديم معلومات عن التدابير المتخذة للاعتراف بالتمييز على أساس الجنسية والمعاقبة عليه صراحة بموجب القانون، وعن كيفية تعيين أعضاء المجلس الرئاسي للحكومة الشعبية المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁸¹⁾.

4- الأقليات والشعوب الأصلية⁽¹⁸²⁾

65- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأنه في عام 2020 أذن باستخراج المعادن في ستة أشهر في منطقة "أركو مينيرو ديل أورينوكو"؛ بيد أن ممثلي الشعوب الأصلية ادّعوا عدم إجراء أي مشاورات مع الشعوب الأصلية المتضررة، ولا أي دراسات للأثر البيئي أو الاجتماعي والثقافي. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد وجود الجماعات المسلحة المرتبطة بالصناعات الاستخراجية، وهذه الجماعات مسؤولة عن جرائم قتل وتشريد قسري وتهديدات استهدفت القادة والشعوب الأصلية⁽¹⁸³⁾. وأدلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيان مماثل⁽¹⁸⁴⁾ وأشارت إلى الالتزام بالحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة للشعوب الأصلية من أجل اعتماد أو تنفيذ أي قرار أو نشاط أو تدبير قد يؤثر عليهم⁽¹⁸⁵⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بإعداد ونشر المعلومات الأساسية المتعلقة بمنطقة "أركو مينيرو ديل أورينوكو"، مثل دراسات الأثر البيئي والاجتماعي، ومعدلات العنف والقتل، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية للسكان الذين يعيشون في تلك المنطقة⁽¹⁸⁶⁾.

66- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تلقي ادعاءات بشأن ما تقوم به "التشكيلات" (*sindicatos*) من عمليات قتل لأفراد من الشعوب الأصلية وما توجهه من تهديدات إلى زعماء الشعوب الأصلية في مناطق التعدين، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جهات فاعلة غير حكومية. وشددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان على وجوب إجراء تحقيق مستقل في عمليات القتل وادعاءات التهديد وتقديم الجناة إلى العدالة⁽¹⁸⁷⁾. وأوصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان البلد بتفكيك الجماعات الإجرامية والمسلحة التي تتحكم في أنشطة التعدين، والتصدي للفساد، ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم⁽¹⁸⁸⁾. وأدان مجلس حقوق الإنسان بشدة انتهاك العديد من الحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية، ولا سيما في منطقة "أركو مينيرو ديل أورينوكو"⁽¹⁸⁹⁾.

67- وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري عن إحراز تقدم ضئيل في ترسيم الحدود الإقليمية والبيئية للشعوب الأصلية. وأوصى بأن تعيد جمهورية فنزويلا البوليفارية تفعيل لجنة تعيين الحدود والتعجيل بإضفاء الشرعية على ترسيم الحدود⁽¹⁹⁰⁾. وأعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن قلقها بشأن عمليات الترسيم المعتمدة التي لا تزال تنتظر اتخاذ إجراءات من قبل مكتب المدعي العام لإصدار السندات المتعلقة بها⁽¹⁹¹⁾. وأوصت بأن يتخذ البلد جميع التدابير اللازمة لتنفيذ الولاية الدستورية للاعتراف بجميع أقاليم الشعوب الأصلية وحقوقها الجماعية في الأرض دون تأخير، مع التركيز بشكل خاص على مبادرات الترسيم الذاتي⁽¹⁹²⁾.

5- المهاجرون واللاجئون وملتسو اللجوء والمشردون داخلياً⁽¹⁹³⁾

68- أفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن عدم الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في السنوات الأخيرة كان أحد الأسباب الجذرية للهجرة خارج البلد⁽¹⁹⁴⁾. وأدلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ببيان مماثل⁽¹⁹⁵⁾. وأعرب مجلس حقوق الإنسان وهيئتان من هيئات المعاهدات عن القلق العميق بسبب ملايين الأشخاص الذين اضطروا إلى مغادرة البلد⁽¹⁹⁶⁾.

69- وأشارت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين إلى أن التشريد الداخلي حدث بسبب مسائل تتعلق بالأمن، ولا سيما النزاع المسلح المحلي⁽¹⁹⁷⁾. وأدلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيان مماثل⁽¹⁹⁸⁾. وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تضع جمهورية فنزويلا البوليفارية سياسات وتقدم حلولاً لمعالجة هذه المسألة⁽¹⁹⁹⁾.

70- وذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن اللاجئين ما زالوا يواجهون حواجز إدارية واقتصادية وجغرافية تحول دون حصولهم على الوثائق بشكل فعال. وأوصت بأن تعزز جمهورية فنزويلا البوليفارية اللجنة الوطنية للاجئين والدائرة الإدارية لتحديد الهوية والهجرة وأن تضمن حصول اللاجئين المعترف بهم فعلياً على وثائق اللاجئين العالمية واستفادتهم من إجراءات التجنس⁽²⁰⁰⁾.

71- وأوصت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بأن يكفل البلد استخدام الاحتجاز الإداري لملتسي اللجوء كتدبير ملاذ أخير، وأن يضع جميع الضمانات الإجرائية اللازمة للمهاجرين غير النظاميين الموجودين رهن الاحتجاز الإداري من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية في إجراءات الترحيل⁽²⁰¹⁾. وأدلى فريق الأمم المتحدة القطري ببيان وتوصية مماثلين⁽²⁰²⁾.

72- وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري بأن تعزز جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤسسات وآليات حماية القصر غير المصحوبين، وأن تكافح جميع أشكال العنف والاستغلال والاعتداء التي تستهدفهم. كما أوصى بأن يعتمد البلد خطة وطنية لتوفير الحماية المتكاملة للقصر غير المصحوبين⁽²⁰³⁾، ويضمن حصول ملتسي اللجوء واللاجئين القصر غير المصحوبين على التعليم⁽²⁰⁴⁾.

Notes

- 1 Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for the Bolivarian Republic of Venezuela will be available at <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/VEIndex.aspx>.
- 2 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.1–133.19, 133.74–133.75 and 133.78–133.100.
- 3 UNHCR submission for the universal periodic review of the Bolivarian Republic of Venezuela, pp. 3–4.
- 4 United Nations country team submission for the universal periodic review of the Bolivarian Republic of Venezuela (in Spanish), p. 2; and [A/HRC/41/18](#), para. 82 (j). See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf (p. 53).
- 5 [A/HRC/48/19](#), paras. 33 and 67 (k).
- 6 Human Rights Council resolution 42/25. See also Human Rights Council resolution 39/1.

- ⁷ United Nations country team submission, p. 2.
- ⁸ [A/HRC/39/47/Add.1](#), para. 65 (b) and (d); and Human Rights Council resolution 42/25. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf.
- ⁹ [A/HRC/48/19](#), para. 52; and <https://www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/UN-Human-Rights-in-Venezuela.aspx>.
- ¹⁰ See <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24722>.
- ¹¹ [A/HRC/39/47/Add.1](#), para. 1.
- ¹² [A/HRC/47/55](#), para. 32.
- ¹³ Human Rights Council resolution 42/25.
- ¹⁴ Human Rights Council resolution 45/20.
- ¹⁵ For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.20–133.27, 133.36–133.37, 133.42–133.43, 133.50–133.51, 133.53–133.62 and 133.76–133.77.
- ¹⁶ United Nations country team submission, paras. 11–13.
- ¹⁷ [A/HRC/48/19](#), para. 59.
- ¹⁸ [A/HRC/48/69](#), para. 101.
- ¹⁹ United Nations country team submission, para. 38.
- ²⁰ *Ibid.*, para. 153.
- ²¹ [A/HRC/44/20](#), paras. 30–31 and 81. See also [A/HRC/44/G/15](#), paras. 52–56 and 81.
- ²² For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.11–133.113 and 133.263.
- ²³ United Nations country team submission, paras. 128 and 130.
- ²⁴ For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.31–133.32, 133.41, 133.64 and 133.222–133.228.
- ²⁵ See <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24882&LangID=E>.
- ²⁶ See <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27373&LangID=E>. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24131&LangID=E>; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21964&LangID=E>; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26749&LangID=E>.
- ²⁷ [A/HRC/48/19](#), para. 7. See also [A/HRC/44/G/15](#); and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24882&LangID=E>.
- ²⁸ [A/HRC/48/19](#), para. 7. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 9 and 11; [A/HRC/41/18](#), paras. 25–27; and [A/HRC/41/18/Add.1](#) (in Spanish only), paras. 34 and 37–39.
- ²⁹ UNHCR submission, p. 2. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>.
- ³⁰ [A/HRC/39/47/Add.1](#), paras. 21–22 and 38. See also [A/HRC/39/47/Add.2](#), paras. 41 and 43.
- ³¹ [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 18. See also [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 38 (i).
- ³² [A/HRC/48/19](#), paras. 34–35 and 67 (k); and [A/HRC/48/69](#), para. 6. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26096&LangID=E>.
- ³³ United Nations country team submission, paras. 81–82. See also [A/HRC/48/19](#), para. 21; and [A/HRC/44/20](#), para. 18.
- ³⁴ [A/HRC/39/47/Add.1](#), para. 65 (a).
- ³⁵ *Ibid.*, para. 65 (c).
- ³⁶ United Nations country team submission, para. 137.
- ³⁷ [A/76/273](#), para. 24.
- ³⁸ [A/HRC/44/54](#), paras. 14 and 71 (c). See also Human Rights Council resolution 42/25; and the conference room paper containing the detailed findings of the independent international fact-finding mission on the Bolivarian Republic of Venezuela ([A/HRC/45/CRP.11](#)), p. 403.
- ³⁹ For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.114–133.125.
- ⁴⁰ [A/HRC/44/20](#), paras. 32–39; and [A/HRC/44/G/15](#), paras. 57–60. See also [A/HRC/45/33](#), paras. 79–82; https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf; https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf; [A/HRC/41/18](#); and [A/HRC/41/18/Add.1](#).
- ⁴¹ [A/HRC/47/55](#), paras. 5 and 10. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 32–39; [A/HRC/41/18](#), paras. 32, 47–52 and 78; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 54; https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf; and [A/HRC/44/G/15](#), paras. 57–60.
- ⁴² [A/HRC/44/20](#), para. 86 (e). See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; [A/HRC/41/18](#), para. 81 (i); and [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 404.
- ⁴³ [A/HRC/41/18](#), para. 78. See also [A/HRC/48/69](#), para. 6; and [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 404.
- ⁴⁴ United Nations country team submission, paras. 33–35.
- ⁴⁵ See https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFMV/Op_ed_Venezuela_EN.pdf. See also [A/HRC/48/69](#), para. 6; and [A/HRC/45/33](#), paras. 154 and 160–166.
- ⁴⁶ [A/HRC/47/55](#), para. 84 (g). See also [A/HRC/44/54](#), para. 67.

- ⁴⁷ United Nations country team submission, paras. 32 and 36. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁴⁸ United Nations country team submission, paras. 151–152 and 154; [A/HRC/48/19](#), para. 15; [A/HRC/48/69](#), para. 6; [A/HRC/45/33](#), paras. 120–150; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21553&LangID=E>; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24544&LangID=E>; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24386&LangID=E>.
- ⁴⁹ United Nations country team submission, para. 154.
- ⁵⁰ See <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>. See also [A/HRC/41/18](#), paras. 39–40; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 49; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24110&LangID=E>.
- ⁵¹ [A/HRC/44/20](#), para. 40; and [A/HRC/44/G/15](#), para. 61. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁵² [A/HRC/48/19](#), paras. 46 and 66.
- ⁵³ *Ibid.*, para. 12; and [A/HRC/41/18](#), paras. 39–40. See also [A/HRC/44/20](#), para. 17; and [A/HRC/44/G/15](#), paras. 43–44.
- ⁵⁴ [A/HRC/47/55](#), para. 73; [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 406. See also [A/HRC/41/18](#), para. 82 (h); [A/HRC/44/G/15](#), paras. 43–44; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf.
- ⁵⁵ [A/HRC/44/20](#), paras. 83 and 86 (k). See also [A/HRC/44/G/15](#), paras. 83 and 93; [A/HRC/41/18](#), para. 81 (d); and [A/HRC/45/33](#), para. 34; https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf.
- ⁵⁶ [A/HRC/48/69](#), paras. 57–79 and 113. See also [A/HRC/45/33](#), paras. 71–78.
- ⁵⁷ [A/HRC/48/19](#), para. 56; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁵⁸ [A/HRC/44/G/15](#), paras. 57–60. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 32–39.
- ⁵⁹ United Nations country team submission, paras. 22 and 28.
- ⁶⁰ [A/HRC/47/55](#), para. 84 (h). See also [A/HRC/44/54](#), para. 71 (e); and [A/HRC/44/20](#), para. 86 (f).
- ⁶¹ [A/HRC/47/55](#), paras. 13 and 16; and [A/HRC/48/69](#), para. 6. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 52–53; [A/HRC/41/18](#), para. 43; [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 404; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁶² [A/HRC/45/33](#), paras. 31 and 63. See also [A/HRC/48/69](#), para. 69; and [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 402.
- ⁶³ [A/HRC/41/18](#), para. 81 (b); and [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 69.
- ⁶⁴ [A/HRC/44/20](#), paras. 53 and 86 (l); and [A/HRC/44/G/15](#) paras. 69 and 94. See also [A/HRC/41/18](#), para. 81 (c); [A/HRC/48/69](#), para. 69; and [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 402.
- ⁶⁵ United Nations country team submission, paras. 33–35; and [A/HRC/44/20](#), para. 86 (l).
- ⁶⁶ [A/HRC/41/18](#), para. 81 (b) and (k); [A/HRC/48/69](#), para. 77; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 69. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf.
- ⁶⁷ United Nations country team submission para. 17. See also [A/HRC/48/69](#) paras. 56 and 117.
- ⁶⁸ [A/HRC/48/69](#), paras. 56 and 117.
- ⁶⁹ [A/HRC/44/20](#), para. 86 (g); and [A/HRC/44/G/15](#), para. 89.
- ⁷⁰ [A/HRC/47/55](#), paras. 22–23. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 54–69, 84 and 86 (i); [A/HRC/41/18](#), para. 45; [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 51–52; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁷¹ United Nations country team submission, para. 18.
- ⁷² [A/HRC/47/55](#), para. 84 (f).
- ⁷³ [A/HRC/44/20](#), para. 86 (h); and [A/HRC/44/G/15](#), para. 90. See also [A/HRC/47/55](#), para. 84 (f); and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁷⁴ United Nations country team submission, paras. 33–35.
- ⁷⁵ [A/HRC/47/55](#), paras. 14–15; [A/HRC/44/20](#), para. 46; and [A/HRC/48/69](#), para. 92. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22907&LangID=E>.
- ⁷⁶ [A/HRC/44/20](#), para. 86 (g); and [A/HRC/44/G/15](#), para. 89.
- ⁷⁷ [A/HRC/47/55](#), paras. 13 and 16; and [A/HRC/48/69](#), para. 77. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 52–53; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>.
- ⁷⁸ [A/HRC/47/55](#), para. 20. See also [A/HRC/44/54](#), para. 71 (e).
- ⁷⁹ For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.71, 133.126–133.138 and 133.154–133.174.
- ⁸⁰ [A/HRC/47/55](#), paras. 38 and 63. See also [A/HRC/41/18](#), para. 30; [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 43; Human Rights Council resolution 42/25; and [A/HRC/45/33](#), para. 12.
- ⁸¹ [A/HRC/47/55](#), para. 84 (b).

- ⁸² [A/HRC/44/54](#), paras. 6–9, 66 and 71. See also [A/HRC/48/69](#), paras. 15 and 33–45; [A/HRC/47/55](#), para. 38; [A/HRC/45/33](#), para. 18; [A/HRC/41/18](#), paras. 56 and 81 (j); [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 58; [A/HRC/44/G/14](#); [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 40; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24239&LangID=E>.
- ⁸³ [A/HRC/48/69](#), paras. 15–49 and 109. See also https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFMV/Op_ed_Venezuela_EN.pdf.
- ⁸⁴ [A/HRC/48/69](#), paras. 22–49. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24239&LangID=E>.
- ⁸⁵ [A/HRC/41/18](#), para. 81 (j).
- ⁸⁶ United Nations country team submission, para. 27; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24239&LangID=E>. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24150&LangID=E>.
- ⁸⁷ See <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>.
- ⁸⁸ [A/HRC/47/55](#), para. 84 (e).
- ⁸⁹ *Ibid.*, para. 39.
- ⁹⁰ *Ibid.*, para. 29. See also [A/HRC/44/20](#), para. 45; and [A/HRC/48/69](#), para. 111.
- ⁹¹ [A/HRC/47/55](#), para. 37; and [A/HRC/44/20](#), para. 45. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/HRCReportVenezuela_1April-31July2017_EN.pdf.
- ⁹² [A/HRC/47/55](#), para. 33. See also [A/HRC/48/69](#), paras. 86–90 and 115; [A/HRC/45/33](#), paras. 71–78; [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 403; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ⁹³ United Nations country team submission para. 25.
- ⁹⁴ [A/HRC/47/55](#), para. 46. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>.
- ⁹⁵ [A/HRC/44/54](#), para. 71 (h).
- ⁹⁶ [A/HRC/48/69](#), para. 112.
- ⁹⁷ United Nations country team submission paras. 19 and 20 and [A/HRC/44/20](#) para. 86 (g). See also [A/HRC/45/CRP.11](#) p. 403.
- ⁹⁸ United Nations country team submission, paras. 24 and 29; [A/HRC/48/69](#), para. 40; [A/HRC/44/54](#), paras. 13–14 and 71 (d); and [A/HRC/44/G/14](#). See also [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 404; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21939&LangID=E>.
- ⁹⁹ [A/HRC/48/69](#), para. 116.
- ¹⁰⁰ [A/HRC/44/54](#), paras. 68 and 71 (i)–(j); and [A/HRC/44/G/14](#). See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ¹⁰¹ For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.28–133.30, 133.39–133.40, 133.44–133.46, 133.48–133.49, 133.65–133.66, 133.70, 133.73, 133.97, 133.181–133.218, 133.220 and 133.259.
- ¹⁰² [A/HRC/48/19](#), paras. 42–43 and 67 (g). See also [A/HRC/44/20](#), para. 86 (c).
- ¹⁰³ [A/HRC/48/19](#), para. 67 (d).
- ¹⁰⁴ United Nations country team submission paras. 131 and 133–135; [A/HRC/48/19](#), para. 67 (e); and UNESCO submission, paras. 6 and 14.
- ¹⁰⁵ [A/HRC/41/18](#), para. 34.
- ¹⁰⁶ [A/HRC/45/33](#), para. 22.
- ¹⁰⁷ United Nations country team submission, paras. 136 and 138. See also [A/HRC/44/20](#), para. 27; and [A/HRC/41/18](#), paras. 34–36.
- ¹⁰⁸ Human Rights Council resolution 42/25.
- ¹⁰⁹ [A/HRC/41/18](#), para. 81 (e). See also [A/HRC/47/55](#), para. 57; [A/HRC/44/20](#), paras. 20, 27, 81 and 86 (d); [A/HRC/45/CRP.11](#), p. 403; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf (p. 53).
- ¹¹⁰ [A/HRC/47/55](#), para. 47. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 81 and 86 (b); and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- ¹¹¹ [A/HRC/48/19](#), paras. 13, 26, 48, 54 and 66.
- ¹¹² [A/HRC/47/55](#), para. 57. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 20, 27, 81 and 86 (d); and [A/HRC/41/18](#), para. 81 (f).
- ¹¹³ United Nations country team submission, paras. 136 and 138.
- ¹¹⁴ [A/HRC/48/19](#), para. 13.
- ¹¹⁵ International Labour Organization, “For national reconciliation and social justice in the Bolivarian Republic of Venezuela”, Geneva 2019. Available at https://www.ilo.org/gb/GBSessions/GB337/WCMS_724400/lang--en/index.htm.
- ¹¹⁶ United Nations country team submission, paras. 139–143.
- ¹¹⁷ *Ibid.*, para. 7.
- ¹¹⁸ [A/HRC/47/55](#), para. 61. See also [A/HRC/44/20](#), para. 26.
- ¹¹⁹ United Nations country team submission, paras. 139–143.

- 120 [A/HRC/41/18](#), paras. 28–29; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 40–42.
- 121 [A/HRC/47/55](#), para. 78.
- 122 [A/HRC/41/18](#), para. 82 (g).
- 123 UNESCO submission, para. 13.
- 124 United Nations country team submission, paras. 144 and 146–149.
- 125 [A/HRC/47/55](#), paras. 70–71. See also [A/HRC/44/20](#), para. 27.
- 126 See <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26620&LangID=E>.
- 127 United Nations country team submission, paras. 155–156 and 158.
- 128 [A/HRC/47/55](#), para. 84 (d).
- 129 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.151–133.153.
- 130 See <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>.
- 131 United Nations country team submission, para. 123.
- 132 *Ibid.*, paras. 123 and 125.
- 133 UNHCR submission, p. 4.
- 134 [A/HRC/48/19](#), paras. 8–10.
- 135 *Ibid.*, para. 67 (b).
- 136 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.31–133.35, 133.221 and 133.229–133.233.
- 137 Human Rights Council resolution 42/25. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22646&LangID=E>.
- 138 [A/HRC/48/19](#), para. 5. See also [A/HRC/44/20](#), paras. 8 and 80; [A/HRC/41/18](#), paras. 10–12 and 25–27; [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 12–15; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24958&LangID=E>; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24374&LangID=E>.
- 139 [A/HRC/48/19](#), para. 67 (a). See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- 140 [A/HRC/48/19](#), para. 68 (a); [A/HRC/44/G/15](#) and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25867&LangID=E>. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>.
- 141 United Nations country team submission, paras. 40–43.
- 142 [A/HRC/44/20](#), para. 16; and [A/HRC/44/G/15](#), para. 27. See also [A/HRC/41/18](#), para. 15.
- 143 United Nations country team submission, paras. 58–62. See also https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- 144 [A/HRC/48/19](#), para. 22.
- 145 [A/HRC/41/18](#), para. 23; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 33.
- 146 [A/HRC/41/18](#), para. 75. See also Human Rights Council resolution 42/25.
- 147 [A/HRC/48/19](#), para. 11. See also [A/HRC/41/18](#), para. 22; [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 31–32; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- 148 Human Rights Council resolution 42/25.
- 149 [A/HRC/48/19](#), para. 67 (h). See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>.
- 150 [A/HRC/41/18](#), para. 13; [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 16; and [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 38. See also Human Rights Council resolution 42/25.
- 151 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.234–133.249 and 133.262.
- 152 United Nations country team submission, paras. 44–46. See also [A/HRC/44/G/15](#); [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 39; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23667&LangID=E>; <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25761&LangID=E>; and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25744&LangID=E>.
- 153 [A/HRC/41/18](#), paras. 16 and 18; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 22–26. See also [A/HRC/48/19](#), para. 14; and https://www.ohchr.org/Documents/Countries/VE/VenezuelaReport2018_EN.pdf.
- 154 [A/HRC/39/47/Add.1](#), para. 36. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25761&LangID=E>.
- 155 See <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27328&LangID=E>.
- 156 [A/HRC/48/19](#), para. 17.
- 157 *Ibid.*, paras. 18 and 67 (m).
- 158 *Ibid.*, paras. 16–17. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>.
- 159 [A/HRC/48/19](#), para. 20. See also [A/HRC/41/18](#), para. 18; [A/HRC/41/18/Add.1](#), para. 26; and [CEDAW/C/VEN/CO/7-8/Add.1](#), paras. 24–30.
- 160 United Nations country team submission, paras. 51 and 54.
- 161 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.219, 133.250–133.253 and 133.260.
- 162 [A/HRC/48/19](#), paras. 25 and 27.

- 163 UNESCO submission, pp. 5–6.
- 164 [A/HRC/48/19](#), paras. 29 and 67 (c). See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27444&LangID=E>.
- 165 United Nations country team submission, para. 70.
- 166 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.52, 133.67 and 133.139–133.146.
- 167 Human Rights Council resolution 42/25.
- 168 United Nations country team submission, paras. 86, 91 and 93.
- 169 [A/HRC/44/54](#), para. 71 (l); and [A/HRC/44/G/14](#).
- 170 [CEDAW/C/VEN/CO/7-8/Add.1](#), paras. 2 and 7–9.
- 171 [A/HRC/48/19](#), para. 50.
- 172 [A/HRC/41/18](#), para. 44.
- 173 [A/HRC/47/55](#), para. 19.
- 174 Human Rights Council resolution 42/25.
- 175 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.147–133.150 and 133.177–133.178.
- 176 UNHCR submission, pp. 6–7.
- 177 United Nations country team submission, paras. 75–79.
- 178 UNESCO submission, pp. 5–6.
- 179 United Nations country team submission, para. 106.
- 180 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.261 and 133.264–133.266.
- 181 [CRPD/C/VEN/Q/1](#), paras. 1–2; and [CRPD/C/VEN/RQ/1](#), paras. 5–11.
- 182 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.267–133.272.
- 183 United Nations country team submission, paras. 94–96, 98 and 100.
- 184 [A/HRC/44/54](#), para. 63; [A/HRC/41/18](#), paras. 60–67; and [A/HRC/41/18/Add.1](#), paras. 60–64.
- 185 [A/HRC/48/19](#), para. 36. See also [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 40.
- 186 [A/HRC/44/54](#), paras. 38–65, 69 and 71 (o); and [A/HRC/44/G/14](#).
- 187 [A/HRC/48/19](#), para. 37. See also [A/HRC/41/18](#), para. 81 (g).
- 188 [A/HRC/44/54](#), para. 71 (p); and [A/HRC/44/G/14](#).
- 189 Human Rights Council resolution 42/25.
- 190 United Nations country team submission, paras. 94–96, 98 and 100. See also [A/HRC/39/47/Add.2](#), para. 40.
- 191 [A/HRC/48/19](#), para. 38.
- 192 *Ibid.*, para. 67 (i).
- 193 For relevant recommendations, see [A/HRC/34/6](#), paras. 133.273–133.274.
- 194 [A/HRC/48/19](#), para. 39. See also [A/HRC/41/18](#), para. 70.
- 195 UNHCR submission, p. 2.
- 196 Human Rights Council resolution 42/25; and [A/74/48](#), para. 59. See also <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23505&LangID=E> and <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23516&LangID=E>.
- 197 UNHCR submission, pp. 2 and 7–8.
- 198 [A/HRC/41/18](#), para. 70.
- 199 United Nations country team submission, para. 119.
- 200 UNHCR submission, pp. 5–6 and 8.
- 201 *Ibid.*, p. 8.
- 202 United Nations country team submission, para. 121.
- 203 *Ibid.*, paras. 104, 106 and 108.
- 204 *Ibid.*, paras. 67 and 69.
-